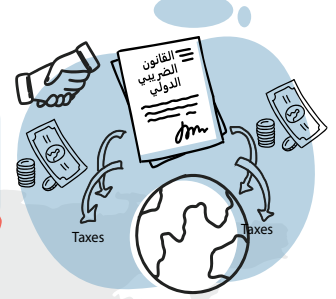


مسارات الإصلاح الضريبي الدولي

القانون الضريبي الدولي

66

هو مجموعة القواعد والمعايير والاتفاقيات التي تنظم توزيع حقوق فرض الضرائب بين الدول على الفاعلين الاقتصاديين، سواء الشركات متعددة الجنسيات أو الأفراد، المنخرطين في أنشطة اقتصادية عابرة للحدود. بشكل عام، الغرض منها هو ضمان قدرة الدول على تحصيل إيرادات ضريبية مناسبة من الأنشطة العابرة للحدود بالإضافة إلى ضمان إخضاع دخل الشركات والأفراد للضريبة مرة واحدة فقط، بدلاً من فرض الضرائب عدة مرات من قبل عدة ولايات قضائية.



نماذج الإتفاقيات الضريبية الأكثر اعتماداً

نموذج الأمم المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي (UN Model 1980)

تم اعتماد هذا النموذج في إطار لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. صُمم هذا النموذج لمراعاة مصالح الدول النامية التي تعتمد على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة حيث يمنح حقوقاً أوسع لدولة المصدر في فرض الضرائب على الأرباح والإيرادات المتأتية من أنشطة الشركات الأجنبية. يهدف إلى تحقيق توازن أكبر وعدالة ضريبية بين الدول المتقدمة والدول النامية في توزيع الإيرادات الناتجة عن الأنشطة العابرة للحدود.



نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD Model Tax Convention 1963)

صدر أول نموذج لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1963 والذي تم تحديثه عدة مرات، كان آخرها في عام 2017، ويُعد المرجع الأساسي الذي استندت إليه معظم الاتفاقيات الضريبية الثنائية الحديثة. يهدف إلى تسهيل الاستثمار والتجارة الدولية، وهو يمنح الأولوية لبلد الإقامة في فرض الضرائب ويُقيّد حقوق دولة المصدر من أجل تجنب الازدواج الضريبي وتعزيز حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.



حدود القواعد الضريبية الدولية



القانون الضريبي الدولي مبني بالأساس على الاتفاقيات الضريبية الثنائية مما يخلق ثغرات مثل تحويل الأرباح والتسويق بين المعاهدات تستغلها الشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى خسارة في الإيرادات الضريبية خاصة للدول النامية.



القانون الضريبي الدولي يركز بالأساس على منح الازدواج الضريبي لكنه نادراً ما يعالج التجنب الضريبي والتوزيع العادل للموارد الضريبية بين دول المصدر ودول الإقامة.



عدم القدرة على مواكبة العولمة والرقمنة، حيث يقوم فرض الضرائب على معيار المنشأة الدائمة مما يعسر تحديد أرباح الشركات الرقمية واستخلاص الضرائب منها بدول المصدر.



لا تتصدى القواعد التقليدية للمنافسة الضريبية الضارة والسباق نحو القاع المتأتمية من تخفيض نسب الضريبة ومضاعفة الحوافز، مما يحد من الموارد الضريبية للدول ومن حيزها المالي.



الاعتماد حصراً على الإتفاقيات الثنائية يؤدي إلى ضعف التنسيق ونقص التعاون بين الإدارات الضريبية في، مما يخلق صعوبة في تتبع الدخل العابر للحدود، وزيادة مخاطر التهرب الضريبي خصوصاً في ظل توسع الأنشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات.

مبادرات الإصلاح الضريبي وتعزيز التعاون الدولي

الهدف منها الحد من الممارسة الضريبية الضارة وحماية القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات وذلك عبر تحديث قواعد التسعير بين الشركات، تعزيز الشفافية، منع الاستفادة المفرطة من الاتفاقيات بالإضافة إلى تعزيز التناسق بين الاتفاقيات الضريبية الثنائية.



نموذج المنتدى الإفريقي للإدارات الضريبية ATAF Model

تم تحديث النموذج الأممي سنة 2021 حتى يتكيف مع تحدي الاقتصاد الرقمي وذلك عبر توسيع تعريف المنشأة الدائمة لتشمل النشاطات الرقمية العابرة للحدود. وايضا لمزيد تعزيز حقوق دولة المصدر، وهي عادة البلدان النامية، عبر تحديث أحكام الأرباح والفوائد والحقوق الملكية لتقوية الإيرادات الضريبية في الدولة التي يُحقق فيها الدخل.



الحل ذو الركيزتين BEPS 0.2

عارضت مجموعة من البلدان النامية الحل ذو الركيزتين كإطار للتعاون الضريبي، باعتبار أن مسار صياغته لم يكن ديمقراطياً وباعتبار أن هذه القواعد لا توفر الموارد الضريبية للبلدان النامية بطريقة عادلة. طرحت المجموعة الإفريقية الاتفاقية الأممية للتعاون الضريبي كإطار أكثر شمولية حسب أظاها المرجعي ستهدف الاتفاقية إلى إقامة تعاون دولي فعال وشامل يتصدى للتحديات الضريبية ويتسم بالعدالة والشفافية ويعمل على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة. ستعقد جلسات لجنة التفاوض الحكومية حول الاتفاقية إلى سنة 2027 من أجل إعداد نص نهائي للاتفاقية وللبروتوكولين المبكرين.

2013

مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEPS (2013) والأداة متعددة الأطراف BEPS MLI (2018)



2016

هذا النموذج يستند إلى نموذج الأمم المتحدة مع تعديلات تراعي واقع الاقتصادات الأفريقية. يُدخل مادة جديدة تخص الرسوم على الخدمات التقنية حتى في غياب منشأة دائمة. كما يتضمن تعريفاً موسعاً للمنشأة الدائمة وينوداً قوية لمكافحة التهرب الضريبي والتسويق عبر المعاهدات.

2021

تحديث نموذج الأمم المتحدة لاتفاقيات الازدواج الضريبي UN MTC



2021

إطار متعدد الأطراف للتعاون الضريبي يهدف للقطع مع التوجهات الأحادية لفرض ضرائب على الشركات الرقمية، وذلك لتجنب التضارب والازدواج الضريبي، وهو يقوم على ركيزتين: الركيزة الأولى: إعادة تخصيص جزء من الإيرادات الضريبية لأرباح الشركات الكبرى إلى دول المصدر، بما يشمل النشاط الرقمي. الركيزة الثانية: فرض حد أدنى عالمي للضرائب لضمان دفع الشركات متعددة الجنسيات حصتها العادلة وحماية القاعدة الضريبية للدول.

2027

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية UNFCTC

